E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2018/WG.4/Report
1 November 2018
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير
المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية:
خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013
بيت الأمم المتحدة، بيروت، 30 تشرين الأول/أكتوبر – 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، الذي عُقد في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

هدف المؤتمر إلى استعراض ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة 2013 الذي كان قد صدر عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (القاهرة، 24-26 حزيران/يونيو 2013). ونتج عنه رسائل أساسية ستُرفع إلى لجنة السكان والتنمية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في دورتها الثانية والخمسين، كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية. كما سيُرفع التقرير إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، الذي سيُعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 15 تموز/يوليو تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

الأمم المتحدة
بيروت، 2018

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة.....	1-5	- 3 -
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية 2018		- 3 -
ألف- رسائل عامة.....		- 3 -
باء- السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية		- 5 -
جيم- الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030		- 6 -
دال- ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية		- 7 -
هاء- ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة.....		- 8 -
واو- الهجرة (المكان) والاستدامة البيئية.....		- 10 -
زاي- المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة وسائل التنفيذ والتسريع والمتابعة.....		- 11 -
حاء- رسائل أخرى.....		- 12 -
ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض.....	6-46	- 12 -
ألف- الجلسة الافتتاحية.....	8	- 13 -
باء- الجلسة التمهيدية.....	9	- 13 -
جيم- الجلسات العامة.....	10-42	- 13 -
دال- الجلسة الختامية.....	43-46	- 18 -
ثالثاً- المشاركون	47	- 19 -
رابعاً- الوثائق	48	- 19 -
المرفق- جدول أعمال المؤتمر.....		- 20 -

مقدمـة

1- نظّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، في الفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

2- شكّل المؤتمر منبراً إقليمياً رفيع المستوى لاستعراض ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحوّلات السكانية في عالم عربي متغيّر"، الذي كان قد انعقد في القاهرة، في الفترة من 24 إلى 26 حزيران/يونيو 2013، بهدف مراجعة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي أُقر في القاهرة عام 1994. وقد شكّل هذا البرنامج نقطة تحول في الفلسفة السكانية، إذ أسس لعلاقة الترابط الوثيق بين السكان والنمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة وتجاوز اختزال المسألة السكانية في الجانب الكمي إلى نظرة أبعد وأعمق تدرك أن الاستثمار في القدرات الفردية وكرامة وحقوق الإنسان هو أساس التنمية المستدامة.

3- تضمن برنامج عمل المؤتمر عشر جلسات تضمنت عرض مسودة التقرير الإقليمي حول التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وعروض الدول في هذا المجال. وركّزت عروض المتحدثين ومناقشاتهم على مدى ثلاثة أيام على الترابط بين قضايا السكان والتنمية المستدامة. وقد أتاح المؤتمر، الذي تزامن عقده مع بداية السنة الرابعة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فرصةً للمشاركين لاستعراض أوجه الترابط والتكامل بين إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 وأهدافها ومقاصدها واستكشاف سُبل دمج الديناميّات والقضايا السكانية في التخطيط الإنمائي وتحسين وسائل القياس وإيجاد آليات تمكّن رصد البُعد السكاني في جهود تنفيذ خطة عام 2030.

4- قدمت أربع عشرة دولة عربية عروضاً وطنية طوعية. وقد ساهمت العروض والنقاشات خلال المؤتمر في تحديد الأولويّات والاتجاهات والقضايا المستجدّة في المنطقة وتقييم التقدم المحرز وتحديد الفجوات في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013 في بلدان المنطقة العربية المختلفة، كما أتاح المؤتمر فرصة للاطلاع على بعض التجارب الناجحة.

5- خَلص المشاركون في المؤتمر إلى عدد من الرسائل الرئيسية التي بُوّبت حسب القضايا التي تناولتها الجلسات على مدى أيام المؤتمر الثلاثة. وسيُرفع التقرير الصادر عن المؤتمر إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية، كما سيُرفع التقرير والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2019، الذي يُعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 15 تموز/يوليو تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية 2018

ألف- رسائل عامة

(1) إعادة التأكيد على إعلان القاهرة لعام 2013، الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية "تحديات التنمية والتحولات السكانية في عالم عربي متغيّر"، كرؤية شاملة لقضايا

السكان، وتجديد الالتزام بمبادئ هذا الإعلان وأهدافه الرامية إلى تحقيق الكرامة والمساواة واحترام حقوق الإنسان ومراعاة النوع الاجتماعي وتمكين الفئات السكانية، وخاصة تلك الأضعف والأكثر تهميشاً؛

(2) العمل على مواجهة التحديات الهيكلية والعوائق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية، لتقليص التباين بين الدول وبلوغ أهداف إعلان القاهرة المنشودة؛

(3) الوعي للتحديات الناجمة عن التغيّرات والتحولات الديمغرافية التي يشهدها بعض البلدان العربية، واعتماد مقاربة جديدة توازن بين الحرية الفردية والمصلحة العامة وتأخذ الديناميّات السكانية بالاعتبار في التخطيط التنموي على المستويين الوطني ودون الوطني، لتحقيق تنمية متوازنة تبنى على إرادة سياسية فعلية ورؤية واضحة وموازنات مدروسة ومعلومات وبيانات مفصلة ومحدثة وبرامج متسقة متكاملة عابرة للقطاعات تشمل الجميع وتُشرك أصحاب المصلحة جميعاً؛

(4) التأكيد على الترابط الوثيق والتكامل بين برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان القاهرة وبين خطة عام 2030، وتأكيد أهمية التركيز على البُعد السكاني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(5) الإجماع على دور الشباب قوةً خلاقة رائدة، وأهمية تمكينهم اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وبناء قدراتهم وإثراء مخزونهم المعرفي وإشراكهم في صنع السياسات والبرامج السكانية وتنفيذها ومتابعتها، وذلك، خصوصاً، بهدف استغلال العائد الديمغرافي؛

(6) التأكيد على محورية دور المرأة وضرورة تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وإشراكها في صنع القرار؛

(7) العمل على التحوّل الكلي من نَهجٍ مبني على السيطرة على النمو السكاني إلى مقاربات حقوقية لكافة القضايا المتعلقة بالسكان؛ مقاربات تكرّس حقوق الإنسان بما فيها الحقوق الإنجابية وفقاً لإعلان القاهرة، وحرية الاختيار، لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات والشباب وذوي الإعاقة وكبار السن والفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر؛

(8) الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد، لضمان مؤسسات قوية فاعلة شفافة خاضعة للمساءلة تعمل على وضع وتنفيذ ومراجعة السياسات التنموية ذات الصلة بالسكان؛

(9) في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013، تعزيز العمل التشاركي بين كافة الجهات المعنية الحكومية والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات الشبابية والمنظمات الدينية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والقطاع الخاص والنقابات المهنية والأحزاب والمؤسسات الإعلامية وكيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وجامعة الدول العربية وغيرها؛

(10) التأكيد على أهمية إنهاء الصراعات وتحقيق الاستقرار في المنطقة العربية والانعكاسات الإيجابية لذلك على تنمية السكان وعلى تحقيق الأهداف المنشودة.

باء- السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية

(1) التأكيد على أن تعتمد الأطر القانونية الوطنية، كالدساتير والتشريعات والموازنات، المقاربة الحقوقية توفيراً لبيئة تدعم وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات السكانية؛

(2) التأكيد على دمج الأولويات السكانية في خطط التنمية الوطنية على المستويين الوطني ودون الوطني وتوسيع المشاركة في صنع وتنفيذ وتقييم السياسات، لضمان سياسات فاعلة تستجيب لأولويات السكان، وذلك من خلال رفع الكفاءات الوطنية وتعزيز المعرفة لمفهوم التنمية الشاملة؛

(3) التأكيد على أن تكون السياسات السكانية متسقة مع مبادئ الأطر العالمية، ومنها إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030، وعلى أن تكون تشاركية مبتكرة واشتمالية عابرة للقطاعات تضمن تكثيف الجهود والتنسيق بين المؤسسات؛

(4) التأكيد على مراعاة المستوى المحلي في السياسات السكانية والتخطيط التنموي والتنبه إلى التفاوت التنموي بين المناطق الحضرية المختلفة وبين المناطق الحضرية والأرياف؛

(5) التأكيد على أن تكون السياسات السكانية والتنموية مرنة تستجيب للتطورات والتفاعلات على الصعُد القطري والإقليمي والعالمي، وعلى أهمية مراجعتها مراجعة دورية تعتمد منهجيات ومؤشرات واضحة وقابلة للقياس؛

(6) التأكيد على الحاجة إلى التعامل مع الأثر السلبي للأزمات السياسية والأمنية على الواقع السكاني، الذي قد يشمل محدودية الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية ووسائل منع الحمل وارتفاع وفيات الأمهات وانتشار الزواج المبكر وانتشار عمالة الأطفال والعمالة الرخيصة وضآلة فرص العمل ومحدودية ولوج الأطفال، لا سيما اللاجئين منهم، إلى التعليم وصعوبة جمع وتحديث البيانات؛

(7) التأكيد على أهمية استحداث مؤشرات جديدة تتماشى مع أوضاع الدول التي تشهد أزمات وتضمين هذه المؤشرات في السياسات والخطط السكانية. ومن المؤشرات المستجدة تلك المتعلقة بالهجرة، وخاصة الهجرة القسرية، وتأثير الصراعات على هيكل ومكوّنات الأسرة ودور المرأة في الأسرة والمجتمع؛

(8) التأكيد على أهمية دور المؤسسات الدينية في دعم قضايا السكان والتنمية وضرورة إشراك رجال الدين في نشر الوعي حول القضايا السكانية؛

(9) التأكيد على الاشراك الفعلي لمنظمات المجتمع المدني في عملية تقييم ومتابعة السياسات العمومية وخلق آليات واضحة لذلك واعتماد معايير محددة للجمعيات التي يمكن أن توكل لها هذه المهمة؛

(10) التأكيد على الحاجة إلى تطوير النُّظُم الإحصائية عبر نظام للرصد والمتابعة فعّال يوفر المؤشرات اللازمة لرصد التقدم في بلوغ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

جيم- الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

(1) تتلاقى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة تماماً مع قيم ومبادئ وفصول إعلان القاهرة 2013، بما في ذلك التركيز على النَهج الحقوقي في المقاربات والسياسات، كما في الرصد والتقييم؛

(2) لا يعني التكامل بين إعلان القاهرة وخطة عام 2030 دمجهما، كما لا يقتصر على وجود علاقة تبادلية او مجموعة من المواضيع المشتركة، بل يعني أن لبرنامج عمل السكان المتضمن في إعلان القاهرة خصوصية وموضوعات لم تشملها خطة عام 2030، كما أن له آليات وأسلوباً وخبرةً متراكمة تتطلب الحفاظ عليه برنامجاً مستقلاً يفيد خطة عام 2030 ويستفيد منها؛

(3) من الأهمية بمكان تعميق الفهم لأوجه الترابط والتكامل بين إعلان القاهرة وخطة عام 2030 لإعادة موضعة القضايا السكانية في سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا المجال، يتسم إعلان القاهرة حول السكان والتنمية 2013 والمؤتمر الإقليمي العربي للسكان والتنمية 2018 بأهمية حاسمة في سياق مراجعة ومتابعة تنفيذ خطة عام 2030على المستويين الوطني والإقليمي. كما ساعد إعلان القاهرة للسكان والتنمية 2013، وكذلك برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ونتائج مراجعته، على إرساء أساس وخارطة طريق للتنمية المستدامة في المنطقة العربية من منظور المساواة وحقوق الإنسان والسكان؛

(4) من الضروري أن تأخذ البلدان العربية البُعد السكاني في الاعتبار في كل مرحلة من مراحل إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تراجع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وترفع تقاريرها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

(5) يتعين في المستقبل تنسيق مراجعة إعلان القاهرة لعام 2013 بالتوازي مع دورة مراجعة خطة عام 2030 التي تتم مرة كل أربع سنوات لضمان أن تكون نتائج مراجعات إعلان القاهرة والتزاماتها أحد مدخلات مراجعة خطة عام 2030؛

(6) يحفز كل من إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 الدول على العمل على تطوير وإتاحة بيانات مصنّفة حسب النوع الاجتماعي والعمر ومستوى التحضر، وغيرها من التصنيفات، لوضع سياسات سكانية تحقق شعار خطة عام 2030 الذي يدعو إلى ضمان ألا يتخلف عن الركب أحد وتهدف إلى مأسسة الشراكات؛

(7) توفر خطة عام 2030 فرصة للدول لتفعّل التزامها بالأطر التنموية الدولية بشأن السكان والتنمية، بما في ذلك إعلان القاهرة لعام 2013، عبر توفير البيئة الملائمة للعمل الممنهج الرامي إلى تحقيق الأهداف ورصد وسائل التنفيذ اللازمة، كالمعرفة والتكنولوجيا والبيانات والتمويل. وفي خطة عام 2030، أعاد رؤساء دولنا وحكوماتنا التأكيد جماعياً على نتائج كافة المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة والتي أرست للتنمية المستدامة أسساً متينة وأشارت بشكل خاص إلى برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما أعادوا التأكيد على متابعة ومراجعة هذه المؤتمرات مساهمةً في متابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة سعياً إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي؛

(8) تكرس خطة عام 2030 مبدأ الشراكات، وخاصة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص اللذين يلعبان دوراً أساسياً في تنفيذ البرامج المتعلقة بالسكان والتنمية وتقييم فعاليتها ورصد التقدّم المحرز.

دال- ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية

(1) تأمين الحماية الاجتماعية لكافة السكان في إطار إصلاح اجتماعي واقتصادي هيكلي شامل يكرس حقوق الانسان والعدالة والكرامة والمساواة؛

(2) تمكين الفئات الاجتماعية المهمشة والأكثر عرضة للمخاطر، مع التركيز على المراهقين والشباب والنساء وذوي الإعاقة وكبار السن والمهاجرين، وإشراك هذه الفئات في وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي مسار تحقيق التنمية المستدامة؛

(3) الأخذ بالاعتبار مفهوم الأسرة والعلاقة بين الأجيال وإدراجه في النقاش حول قضايا السكان وتضمين الأسرة في السياسات السكانية، كوحدة اجتماعية تؤثر على رفاه الأفراد والمجتمع؛

(4) القيام بمراجعة نقدية لبعض القيم والموروثات الاجتماعية التي تساهم في ديمومة النظرات النمطية لفئات مختلفة، ومنها الفتيات والنساء وذوو الإعاقة وكبار السن والمهاجرون واللاجئون، كما تساهم في الممارسات النمطية التي تحدّ من حقوق هذه الفئات وتضعف قدراتها؛

(5) تفعيل التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والنقابات المهنية للبناء على إيجابيات الأنماط الثقافية والقيم المجتمعية والتصدي لسلبياتها، وإشراك المؤسسات الدينية والأكاديمية للمساهمة في دعم قضايا السكان والتنمية ونشر الوعي حولها.

1- الشباب

(6) تمكين الشباب للاستفادة من النافذة الديمغرافية، وذلك بالعمل على رفع مشاركتهم الاقتصادية وتأمين العمل النظامي اللائق لهم، وتطوير منظومة السياسات الرامية إلى تعزيز التوجه نحو ريادة الأعمال والتشغيل الذاتي والتدريب والتعليم المهني والتقني وتعزيز الصلة بين مخرجات التعليم واكتساب المهارات. كما أن من الأهمية بمكان اشتمال الشباب بنُظُم الحماية الاجتماعية، والحدّ من شعورهم بالإقصاء، وحمايتهم من التطرف، وبناء ثقتهم بدولهم بإشراكهم في عملية صنع القرار وتشجيع مشاركتهم السياسية؛

(7) الانتباه إلى الفئات الفرعية المختلفة ضمن فئة الشباب، مراهقين وطلبة وأزواجاً وأولياء أمور وعمالاً، ما يستدعي تطوير سياسات تراعي الحاجات المتنوعة لهذه الفئة؛

(8) التشديد على أهمية وصول الشباب إلى المعلومات والمهارات والفرص، ما يمكنهم من تحقيق ذواتهم وامكاناتهم ولعب دورهم الأساسي محركين للتغيير الإيجابي في مجتمعاتهم وبلدانهم، لضمان تحقيق العائد الديمغرافي؛

(9) العمل على الحدّ من البطالة بين الشباب بدراسة حاجات سوق العمل وتوجيه المؤسسات التعليمية والطلبة، الشابات منهم والشبان، إلى الاختصاصات التي تسهل ولوج سوق العمل.

2- ذوو الإعاقة

(10) الحاجة إلى مقاربة شاملة لدمج ذوي الإعاقة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، مقاربة تحترم حقوقهم، وتؤمن لهم الرعاية الصحية الشاملة، بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية، وتتخطى النهج الرعوي لتركز على تمكينهم وتفعيل دورهم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

(11) تخصيص الموازنات المناسبة لتوفير الخدمات التي تؤمن وتسهل مستلزمات العيش بكرامة للجميع عبر تضمين قضايا الإعاقة في الخطط والبرامج التنموية الوطنية.

3- المرأة

(12) تأمين حقوق المرأة، كجزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، وتفعيل مشاركتها السياسية كشرط للانتقال الديمقراطي؛

(13) العمل على تخطي الحواجز الهيكلية والقيود المجتمعية التي تعيق تقدم المرأة وتحقيقها لذاتها وتحول دون إشراكها في عملية التنمية، والعمل على مراجعة الأنظمة التشريعية للمساعدة على تحقيق المزيد من فرص تمكين المرأة وحمايتها من كافة أشكال التمييز والعنف، وتحسين بيئة السياسات الداعمة لعملها ولمشاركتها الاقتصادية، لا سيما من خلال ولوج الشابات إلى سوق العمل؛

(14) التأكيد على أهمية تمكين النساء أثناء النزاعات والصراعات، وخاصة المعيلات للأسر؛

(15) أهمية أن تكون الاستراتيجيات والخطط التنموية مستجيبة لقضايا النوع الاجتماعي ورصد موازنات مخصصة لدعم المساواة بين الجنسين في إطار التنمية المستدامة.

4- كبار السن

(16) التشديد على الاهتمام بكبار السن كأولوية إقليمية، خاصةً في ظل تغيُّر أنماط التكافل الاجتماعي والتحول الديمغرافي الذي تشهده المنطقة؛

(17) تطوير سياسات وبرامج تراعي احتياجات كبار السن وتضمن استقلالهم، ومنها نُظُم الحماية الاجتماعية والتقاعد والرعاية الصحية الشاملة بما فيها الصحة الجنسية والإنجابية ونُظُم الحماية من الإساءة والإهمال والعنف الجسدي والنفسي.

هاء- ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة

(1) توسيع مفهوم الصحة ليشمل أبعادها المتعددة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والأمراض المزمنة والمعدية والصحة النفسية؛

(2) اعتماد نَهج دورة الحياة، الذي يأخذ في الحسبان المرحلة العمرية والوضع الاجتماعي، وتطوير نُظُم وبرامج وخدمات صحية مترابطة ومتسقة تعكس الأبعاد المتعددة للصحة والتداخل والتفاعل فيما بينها؛

(3) الإقرار بالترابط بين حق الاختيار ونسب الخصوبة والنمو السكاني، والتشديد على أهمية إتاحة المعلومات وخدمات الصحة والصحة الإنجابية ذات الجودة العالية للسكان جميعاً، لا سيما للشباب والنساء وقاطني المناطق الريفية والنائية وذوي الإعاقة وكبار السن؛

(4) ترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية للجميع بتطوير سياسات تعتمد المقاربة الحقوقية، وتنفيذ برامج لنشر الوعي والثقافة الجنسية، لا سيما بين الشباب وقاطني الأرياف والمناطق النائية ومن هم في حالات نزاع، ورصد الموازنات المطلوبة لتنفيذ هذه البرامج؛

(5) تحقيق التغطية الصحية الشاملة وإتاحة الخدمات الصحية والصحة الجنسية والإنجابية والجنسية بجودة عالية وكلفة منخفضة للجميع، لا سيما للفقراء والفئات الضعيفة؛

(6) معالجة التحدي المتمثل بإهمال البيانات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية لفئات واسعة من السكان؛

(7) تقديم خدمات صحية صديقة للشباب والشابات في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، وتوفير الخدمات الصحية والنفسية لمن يتعرضن للعنف الجسدي والجنسي والنفسي من الفتيات والنساء، ونشر الوعي الصحي وتأهيل مقدمي الخدمات في هذا المجال، وتضمين التثقيف الجنسي في برامج التعليم وتطوير هذه البرامج سعياً إلى تأهيل جيل من الشباب جيد فاعل؛

(8) العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تستجيب للحاجات الصحية لكبار السن، بالإضافة إلى الرعاية الاستشفائية والرعاية الصحية الأولية، ما يتطلب تأهيل الكوادر الطبية والتمريضية وفتح أقسام طب الشيخوخة في كليات الطب وتخفيض النفقات من الجيب وتطوير البيانات المتعلقة بصحة كبار السن؛

(9) الاستجابة للتحديات الصحية الناجمة عن الهجرة واللجوء ومنها: محدودية توفر خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والعنف المبني على النوع الاجتماعي، والاعتداء الجنسي، والزواج القسري وزواج الأطفال، والآثار الجسدية والنفسية للنزاعات؛

(10) تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في توفير الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين لتسريع الاستجابة للحاجات وسدّ الفجوات في تقديم الخدمات والوصول للاجئين والمهاجرين في المناطق المختلفة؛

(11) تطوير البرامج ورصد الموازنات لمكافحة الأمراض المنقولة جنسياً، ومنها الإيدز، وجمع البيانات ذات الصلة وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بذلك؛

(12) مصادقة دول المنطقة على الاستراتيجية العربية وتكثيف البرامج الوطنية لمواجهة الإيدز، بما يشمل الوقاية والعلاج والعناية للمتعايشين معه واحترام حقوق هذه الفئة.

واو- الهجرة (المكان) والاستدامة البيئية

(1) اعتبار أن قضايا السكان، ومنها تلك المتعلقة بتنمية المدن واستدامة البيئة ومعالجة الهجرة، متقاطعة متشابكة فيما بينها، وعدم التعامل معها كقضايا قطاعية منفردة لكل منها هدفها بمعزل عن الأهداف الأخرى؛

(2) العمل على الحدّ من الهجرة غير النظامية وتوسيع مسارات الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، لتمكين المهاجرين والاستفادة من الفرصة الاقتصادية التي توفرها الهجرة ولحمايتهم من مخاطر تهريبهم والإتجار بهم؛

(3) اعتماد النَهج القائم على الحقوق في التعامل مع المهاجرين واللاجئين والنازحين، وخاصة مع الأطفال والنساء والشباب والفتيات وكبار السن وذوي الإعاقة، والعمل على إدماجهم ومساعدتهم على التكيُّف في الدول المستضيفة وتلبية احتياجاتهم، ومنها الاحتياجات من المعلومات وخدمات الصحة الإنجابية؛

(4) العمل على تغيير النظرة النمطية للمهاجرين واللاجئين من عبء على دول المقصد إلى فرصة حقيقية للتنمية؛

(5) العمل سوياً على معالجة الأسباب التي تؤدي إلى الهجرة والنزوح واللجوء في المنطقة العربية، وذلك من خلال دعم الاستقرار في البلدان المختلفة وتنسيق جهود حماية الحقوق وتعزيز سيادة القانون؛

(6) احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين حسب القانون الدولي، وعلى رأسها حق العودة، وحشد الدعم السياسي والمالي لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) لضمان استمرارية أداء الوكالة لدورها؛

(7) العمل على زيادة الدعم الدولي للدول المستضيفة للاجئين لتمكينها من الاستمرار في تقديم الخدمات لهم ورعايتهم رعاية تشمل الجميع؛

(8) اعتماد مقاربات جديدة مبتكرة لإدارة المناطق الحضرية والتوسع الحضري وتطوير السياسات ذات الصلة بموازاة السياسات السكانية وبالاتساق معها، لضمان استدامة المدن ورفاه سكانها، وتعزيز الخدمات الاجتماعية والفرص الاقتصادية والاستثمارية لسكان الريف، للحيلولة دون التهميش الذي يدفع إلى مزيد من الهجرة الداخلية ومن النزوح إلى المدن؛

(9) التشديد على أن البيئة حق إنساني واعتماد سياسات مرنة تستجيب للنمو السكاني وحركات التنقل البشري وتعالج آثارها السلبية، ومنها ارتفاع استهلاك الطاقة وهدر المياه وارتفاع الانبعاثات التي تساهم في التغيُّر المناخي؛

(10) إعادة النظر في الممارسات الفردية الخاصة باستهلاك الموارد الطبيعية ورفع درجة الوعي للممارسات الاستهلاكية التي تساهم في الاستدامة البيئية؛

(11) التنبُّه إلى البُعد البيئي كأحد الأسباب الرئيسية للهجرة والنزوح واللجوء، نظراً لتأثيره المباشر على السكان، ولا سيما الأضعف بينهم؛

(12) إيلاء قدر من الاهتمام للبيانات والإحصاءات ولإنتاج الدراسات والبحوث لمساعدة صانعي القرار والمجتمع الدولي على اتخاذ قرارات وتطوير سياسات تراعي حقوق المهاجرين وتوفر الحماية لهم.

زاي- المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة
وسائل التنفيذ والتسريع والمتابعة

(1) التأكيد على أن برنامج عمل السكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013 هي آليات ضرورية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030؛

(2) تفعيل السياسات السكانية الوطنية عبر اعتماد آليات تنفيذ ومتابعة فاعلة تشرك الجهات الوطنية المختلفة؛

(3) تفعيل دور المؤسسات المعنية بالسكان عبر رفع استقلاليتها وتوسيع نطاق صلاحياتها ودعم مقوّماتها وقدراتها وتعزيز دورها التنسيقي؛

(4) توفير الموازنات المالية الكافية لتغطية تكاليف المشاريع والبرامج المتعلقة بالسكان والتنمية المستدامة في الخطط الوطنية؛

(5) تفعيل دور البرلمان في التعاطي مع القضايا السكانية المختلفة عبر مساءلة الحكومة ومراقبة الموازنة وتضمين ديناميّات السكان في السياسات المعتمدة ومتابعة تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013؛

(6) التأكيد على أهمية أن تكون مراجعات برنامج عمل السكان والتنمية وإعلان القاهرة لعام 2013 دورية وصريحة وجريئة وموضوعية ومتضمنة لمؤشرات قابلة للقياس وأن تتوازى مع مراجعة أهداف التنمية المستدامة؛

(7) التأكيد على أهمية دور البيانات والحاجة إلى جمعها والتأكد من نوعيتها واستدامتها وسهولة الوصول إليها واستعمالها في وضع السياسات واتخاذ القرارات والنظر في الأدوات التكنولوجية الحديثة المتاحة والعمل على بناء الشراكات لتنفيذ ذلك؛

(8) العمل على بناء معرفة صانعي القرار وواضعي خطط التنمية الوطنية والمحلية للقضايا السكانية ومبادئ التنمية المستدامة وحاجات الفئات الأضعف، وتحديداً حاجات النساء والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والمهاجرين، وكيفية إدماج هذه الحاجات في السياسات ولاحقاً في الخطط والموازنات؛

(9) التأكيد على أهمية دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والانضمام إلى الائتلافات المرنة التي تضغط باتجاه تحقيق المكاسب في قضايا السكان والتنمية؛

(10) العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز وتقوية العلاقة والثقة ما بين الحكومة والأفراد.

حاء- رسائل أخرى

(1) يلتزم صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم الدول العربية من أجل رفع سوية مواجهتها للتحديات السكانية، بما في ذلك توفير البيانات الموثوقة والدقيقة والمفصّلة، والتصدي لكافة أصناف العنف المسلط على المرأة والفتاة وتزويج الأطفال، والقضاء على العوائق المالية والتقنية التي تحول دون الوصول إلى معلومات وخدمات الصحة الإنجابية والجنسية، ودعم الشباب وتعزيز قدراتهم القياديّة؛

(2) دعوة المؤسسات الدولية والإقليمية إلى التنبه لدى تقديمها الدعم لأولويات الدول والاستجابة لها، والتركيز على أهمية مقاربة القضايا السكانية من أسفل إلى أعلى، وذلك لتفعيل التملك الوطني وتحقيق مبدأ المساءلة تجاه كافة أصحاب المصالح، بما في ذلك الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛

(3) العمل على تكثيف الجهود لتمكين المجلس العربي للسكان والتنمية المستحدث مؤخراً ضمن منظومة جامعة الدول العربية من أداء مهامه ليساهم في تعزيز وتنسيق العمل على القضايا السكانية على المستويين العربي والإقليمي؛

(4) دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية لدعم مشروع صحة المرأة والأسرة لتوفير بيانات إضافية عن أوضاع المرأة والأسرة والفئات الأخرى خلال دورة الحياة.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

6- بالإضافة إلى الجلسات الافتتاحية والتمهيدية والختامية، تضمن المؤتمر عشر جلسات عامة حول موضوعه الرئيسي: "خمس سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013". وقد تناولت الجلسات المواضيع التالية:

الجلسة التمهيدية	الاتجاهات السكانية العالمية، والملامح الديمغرافية للمنطقة العربية ونتائج الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013
الجلستان الأولى والثانية	خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء
الجلسة الثالثة	تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013
الجلسة الرابعة	جلسة رفيعة المستوى حول السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية
الجلسة الخامسة	علاقة الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030
الجلسة السادسة	ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية
الجلسة السابعة	ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة
الجلسة الثامنة	الهجرة والاستدامة البيئية
الجلسة التاسعة	المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة
الجلسة العاشرة	عرض النتائج الرئيسية

7- وفيما يلي نبذة عن كل جلسة ومحاور النقاش فيها:

ألف- الجلسة الافتتاحية

8- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة نتاليا كانم، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، والسيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية، والسيد منير تابت، الأمين التنفيذي بالوكالة، الإسكوا. وأكد المتحدثون على إعلان القاهرة لعام 2013 كخارطة طريق للبلدان العربية للعمل على إدماج البعد السكاني ضمن الجهود التنموية ومراعاة الأولويات والتحديات التي تميّز المنطقة العربية عن غيرها. كما أكدوا جميعاً على المقاربة الحقوقية كمبدأٍ أساسي لتحقيق تنمية شاملة وعادلة ومستدامة.

باء- الجلسة التمهيدية

9- تلت الجلسة الافتتاحية جلسة تمهيدية تخللها إطلاق تقرير حالة سكان العالم لعام 2018 وعرض عن الملامح الديمغرافية للمنطقة العربية. كما عُرضت النتائج الأولية لمسودة "التقرير الإقليمي للتقدّم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013"، الذي أعدّه خلال 2017-2018 المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون مع جامعة الدول العربية والإسكوا. وجرى التركيز على أثر الأنماط المتغيّرة على قضايا السكان وتحليل الاتجاهات المشتركة في أنحاء المنطقة وأفضل الممارسات والتحديات التي تواجهها البلدان العربية ودور المؤسسات الوطنية في تنفيذ التزامات الدول.

جيم- الجلسات العامة

1- الجلستان الأولى والثانية: خمس سنوات على إعلان القاهرة لعام 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء

10- سلطت هاتان الجلستان العامتان الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة بعد خمس سنوات على اعتماده عام 2013، فقدمت مصر والجمهورية العربية السورية والأردن وتونس وفلسطين والعراق وسلطنة عُمان واليمن والمغرب والسودان وموريتانيا وجيبوتي وليبيا والصومال تقارير وطنية حول تنفيذ إعلان القاهرة للسكان والتنمية، مركّزة على التقدم المحرز والتحديات والتجارب الناجحة والأولويّات القائمة والناشئة والدروس المستفادة. وتشكل هذه العروض والتقارير مصدراً قيماً للمعلومات سيغني "التقرير الإقليمي للتقدّم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013".

11- عكست العروض تباين الأوضاع التنموية والاقتصادية والسياسية بين دول المنطقة، وركزت على التدخلات السياساتية التي اتخذتها كل دولة، لكنها بينت أيضاً التحديات المشتركة التي تواجهها الدول العربية في التنفيذ، ومنها الحاجة إلى تأمين تعليم عالي الجودة للشباب وتوفير فرص العمل لهم ومعالجة الفقر والعوائق الهيكلية والمجتمعية التي تواجه تمكين المرأة وضعف البيانات الموثوقة والمفصلة. وتطرق المتحدثون إلى دور الفرقاء، بما في ذلك البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، في عملية المتابعة والرصد والتقييم والمشاركة في إعداد التقارير الطوعية الوطنية، بغية إرساء أسس متينة للتملك الوطني لقضايا السكان والتنمية، بالإضافة إلى أهمية تعميم مبدأ ألا يُهمل أحد والنظر في فعالية السياسات السكانية.

12- وُجهت إلى المملكة الأردنية الهاشمية تحية لاحتضانها اجتماع مجالس ولجان السكان الثامن عشر (2017) الذي أُطلق فيه النظام الأساسي للمجلس العربي للسكان والتنمية.

2- الجلسة الثالثة: دعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013

13- استفاد المشاركون في الجلسة من العروض التي قدّمتها جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا عن أنشطة بناء المعرفة وتعزيز القدرات وبرامج التبادل والتعلم التي اضطلعت بها الجهات الثلاث على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة حول السكان والتنمية وترجمة الرسائل الصادرة عنه إلى خطوات عملية.

14- تضمنت أنشطة جامعة الدول العربية، على سبيل المثال لا الحصر، إنشاء المجلس العربي للسكان، الذي انضم إلى باقي المجالس الاجتماعية والاقتصادية، بغية توحيد السياسات العربية في مجال السكان؛ وتبنّي أربع أولويات، هي الهجرة واللجوء وتمكين الشباب وتمكين المرأة والصحة الإنجابية والجنسية؛ وبلورة استراتيجية عربية متعددة القطاعات حول الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل واليافعات؛ والمساهمة في تأسيس وتفعيل منتدى البرلمانيين العرب للسكان والتنمية؛ والعمل على تطوير استراتيجية لسدّ فجوة البيانات.

15- من جهته، سعى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وشعاره لا تنمية حقيقية دون الاستثمار في العنصر البشري، إلى بلورة سياسات سكانية مبنية على الأدلة ودمج برامج الصحة الإنجابية والجنسية في المنظومة الصحية بصفة عامة وتشجيع تناقل الخبرات في إطار التعاون جنوب-جنوب ودعم الدول التي تعاني أوضاعاً إنسانية وافتقاراً إلى الاستقرار. ونوّه الصندوق بدوره المهم في العمل مع المؤسسات الإيمانية وعلماء الدين، لما لهم من تأثير على سلوكيات الأفراد والجماعات، وخاصة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وفي مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي. كما أشار الصندوق إلى جهوده مع المنظمات الشريكة في سد الفجوات في البيانات السكانية والعمل على وضع المؤشرات اللازمة لقياس التقدم في ملف السكان والتنمية وتنفيذ إعلان القاهرة.

16- ركزت الإسكوا جهودها على أولويات وقضايا التنمية والسكان، ومنهم الفئات السكانية الأضعف، كالشباب والنساء وكبار السن وذوي الإعاقة، وعملت على مواضيع رئيسية، كالهجرة والاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية والإدارة الرشيدة. وقدمت الإسكوا الدعم للدول العربية من خلال بناء المعرفة وإصدار عدد كبير من التقارير الرائدة في المنطقة العربية. كذلك دعمت الإسكوا الحوار والتوافق الإقليميين، فعقدت مع الشركاء عدداً من المؤتمرات الإقليمية التي جمعت ممثلين حكوميين وغير حكوميين من دول المنطقة المختلفة، كالاجتماع التشاوري الإقليمي المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية والاجتماع الإقليمي لاستعراض نتائج المراجعة الثالثة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة في البلدان العربية. هذا وقد عملت الإسكوا على تعزيز القدرات بعقد ورشات عمل وورشات تدريب وتوفير المشورة التقنية للدول.

3- الجلسة الرابعة: السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية

17- تناولت جلسة النقاش العامة الرفيعة المستوى هذه الاتجاهات السكانية وعلاقة الترابط والتأثير المتبادل بين الأنماط والاتجاهات السكانية ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسلطت الضوء على أهمية الاستجابات الوطنية في السياسات السكانية من خلال دمج الوقائع والأولويات السكانية في التخطيط الإنمائي في المنطقة العربية.

18- أظهر عرض نتائج مسح السياسات السكانية في الدول العربية، الذي شمل عشر دول عربية، تكريس الدساتير والقوانين الوطنية حق الرفاه للمواطنين ووجود ترتيبات مؤسساتية تُعنى بقضايا السكان والتنمية. ومن التحديات الأساسية المشتركة بين الدول التي بيّنها المسح: ضعف التنسيق بين الجهات ذات الصلة بشؤون السكان؛ ومحدودية الشراكة بين القطاعين الحكومي وغير الحكومي؛ والتعثر في وضع التدابير المناسبة لرصد وتقييم السياسات السكانية؛ والفجوات في البيانات العامة، لا سيما تلك المتعلقة بالهجرة والنزوح؛ والتباطؤ في التخطيط والتنفيذ الفعالين لاستغلال الفرصة الديمغرافية.

19- ساهمت مشاركة ممثلين رفيعي المستوى عن مصر والأردن والجمهورية العربية السورية في الحوار الذي دار خلال الجلسة في إلقاء الضوء على تجارب دولهم في وضع سياسات سكانية وتنموية. وناقش هؤلاء التحديات التي تواجهها دولهم في تحقيق الاتساق والتكامل بين السياسات والعوامل التي تؤدي إلى النجاح في إدماج القضايا السكانية في التخطيط الإنمائي إدماجاً كاملاً.

4- الجلسة الخامسة: الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030

20- ركزت العروض والنقاش على تعزيز فهم المشاركين للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة عبر تبيان الصلات الوثيقة القائمة بين الإطار الإقليمي العربي المعني بالسكان والتنمية، على النحو المنصوص عليه في إعلان القاهرة لعام 2013، وبين خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بوصفها الإطار العالمي للتنمية المستدامة.

21- بينت العروض تقاطع وتآزر الإطارين والأولويات والمبادئ المشتركة بينها، فأوضحت التطور التاريخي لمسيرة الجهود العالمية نحو التنمية، التي تُوجت بتبني الدول في العام 2015 لخطة عام 2030. وقد جاءت هذه الخطة لتضع الإنسان في قلب التنمية، مشترطة لتحقيق التنمية المستدامة حماية حقوق الناس جميعاً، فكرست بذلك مبادئ الأطر العالمية التي سبقتها، ومنها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

22- أظهرت العروض جهود بعض الدول العربية، كالسودان وتونس، الرامية إلى تنفيذ السياسات ذات الصلة بالسكان وفي المتابعة والاستعراض، وبينت بعض التحديات التي تواجهها الدول، كصعوبة التنسيق بين الجهات المختلفة والحصول على البيانات المحدثة والموثوقة لقياس مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف. وشددت العروض على ضرورة تعزيز دمج البعد السكاني في الاستعراضات الطوعية الوطنية التي تُعدّها الدول كآلية لمتابعة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف وتلبية الالتزامات التي وردت في إعلان القاهرة. كما شدّد المشاركون على أهمية تفعيل المجالس السكانية وتحديد مهامها وتمكينها من المساهمة في تطوير ومتابعة تنفيذ السياسات ذات الصلة بالسكان وفي إعداد الاستعراضات الطوعية الوطنية.

5- الجلسة السادسة: ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية

23- تناولت العروض واقع الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية، وفي مقدمتها الشباب وذوو الإعاقة والنساء وكبار السن. وجرى التوقف عند التغييرات التي ينبغي أن تحدث كي تتمكن المنطقة من الاستفادة من رأسمالها البشري كأحد أهم مواردها الإنمائية. وتمحور النقاش حول التحديات والفرص الناشئة ذات الصلة بتوفير بيئة مواتية وتمكينية للجميع، كما سُلّط الضوء على مجموعة مختارة من التدخلات في مجال السياسة العامة لضمان حياة كريمة للجميع وضمان "ألا يتخلف عن الركب أحد" وتحقيق التنمية المستدامة.

24- في هذا الإطار، جرى التركيز على الحاجة الملحة إلى تغيير نظرة المجتمع إلى الجيل الجديد من الشباب، الذي يختلف عن الجيل الذي سبقه في القيم والسلوك، وأهمية بلورة رؤية ومقاربة جديدة لرسم سياسات تمكين الشباب العربي وتعزيز إشراكهم في صنع القرار وتفعيل مشاركتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والاستفادة من الفرصة الديمغرافية المتاحة لعدد من الدول. ومن هنا أهمية الابتكار في السياسات لتستهدف مراحل وأوضاع الشباب المختلفة العمرية والاجتماعية، بما في ذلك مواءمة البرامج التعليمية مع سوق العمل لمعالجة مشكلة البطالة والحدّ من هجرة الشباب وتحصينهم تجاه استهدافهم من الجماعات الإرهابية.

25- يأتي ترتيب العالم العربي الأسوأ عالمياً في كسر الفجوة ما بين الجنسين، إذ تسجل البلدان العربية مثلاً أقل نسبة مشاركة للمرأة في سوق العمل وفي المشاركة السياسية. ومن هنا جرى التشديد على احترام حقوق المرأة وتمكينها الفعلي بضمان مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية في جميع الدول العربية.

26- جرى التشديد على أهمية التحول من المفهوم الرعائي والنظرة الطبية البيولوجية البحتة للإعاقة إلى النَهج الحقوقي والدعوة إلى رصد الموازنات اللازمة لتلبية حاجات ذوي الإعاقة من كافة الفئات العمرية، لا سيما أن قضايا الإعاقة لا تستثني الأطفال والشباب والنساء وكبار السن وغيرهم. وشدّد المشاركون على أهمية تعزيز التواصل بين المجالس الوطنية للإعاقة وضرورة المصادقة على الاتفاقيات المعنية بقضايا وحقوق ذوي الإعاقة.

27- أخيراً، ألقت العروض الضوء على واقع كبار السن في المنطقة العربية والتحديات التي يواجهونها في ظل ضعف نُظُم الحماية الاجتماعية، وركزت على ضرورة ضمان العيش بكرامة لكبار السن، من خلال الإدماج الاقتصادي وضمان الاستقلال المالي والحدّ من التهميش وتوفير الحقوق والخدمات الأساسية، ومنها الوصول إلى الخدمات الصحية والرعاية الطويلة الأمد.

6- الجلسة السابعة: ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة

28- أكدت الجلسة السابعة على أن الصحة والصحة الإنجابية هي من أسس التنمية المستدامة وحق من حقوق الإنسان يجب توفيره خلال المراحل المختلفة لدورة الحياة، وشدّدت على توفير خدمات الصحة الإنجابية للجميع، لا سيما في الأرياف وفي المناطق التي تعاني حالات نزاع.

29- لاحظت العروض أنه بالرغم من التقدم الكبير المحرز في المنطقة العربية منذ اعتماد نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ 25 عاماً، لا تزال طويلةً الطريقُ إلى تأمين استفادة الجميع من الخدمات الصحية، وأن تعزيز وصول الناس جميعاً، لا سيما النساء والشباب وكبار السن، إلى خدمات الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية، هو من الأولويات التي تنبغي معالجتها لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع.

30- أجمعت العروض على أن من واجب الحكومات وضع نُظُم رعاية صحية شاملة وتوفير التغطية الشاملة والميسورة التكلفة للناس جميعاً بصرف النظر عن نوع الجنس والسن والجنسية. ونوهت العروض بالآثار الإيجابية لاعتماد نَهج دورة الحياة وتأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة.

31- أبرزت العروض وبيّن النقاش عدداً من التحديات، ومنها الفجوات في التربية المتعلقة بالصحة الجنسية والتثقيف الجنسي وتقديم خدمات الصحة الإنجابية للشباب وجودة البيئة الداعمة. كما بينت العروض الفوارق في

التقدم المحرز والمسارات بين الدول وضمن الدولة الواحدة في الصحة، بما في ذلك الصحة الإنجابية والجنسية، وشددت على الحاجة إلى تطوير نُظُم الرعاية الخاصة بكبار السن، لا سيما في ضوء التحول الديمغرافي الذي ستشهده المنطقة خلال العقود القليلة المقبلة.

32- ركز المتحدثون على التحديات الجمة التي تواجهها الدول التي تعاني نزاعاً أو تستقبل أعداداً كبيرة من المهاجرين واللاجئين في توفير الخدمات الصحية للجميع. كما لاحظوا ضعف الجهود الرامية إلى توفير الخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، كالاعتداء الجنسي والزواج القسري وزواج القاصرات والأطفال، لا سيما بين من هم في حالات هشة كاللاجئين، وشددوا على الحاجة إلى تكثيف الجهود للحدّ من هذا العنف.

7- الجلسة الثامنة: الهجرة والاستدامة البيئية

33- ركزت الجلسة على تقاطع قضايا الهجرة والاستدامة البيئية وعلى أثر الهجرة على إمكانية تحقيق التنمية المستدامة. ويكتسب هذا التقاطع أهمية كبرى في المنطقة العربية التي تخبر حركات هجرة واسعة وموجات لجوء ونزوح كبيرة وشحاً في الموارد البيئية، مما يتهدد الاستدامة فيها بالخطر.

34- ركّزت العروض والنقاشات على أنماط واتجاهات الهجرة الدولية في المنطقة العربية وعلى الدوافع المختلفة للهجرة والتحديات التي تواجهها الدول في حوكمة الهجرة. كما سلطت الضوء على الهجرة القسرية في المنطقة وارتفاع أعداد اللاجئين والنازحين، ما يشكل ضغوطاً كبيرة على الدول المستضيفة في سعيها إلى تأمين حقوق وحاجات اللاجئين والنازحين، وشددت على ضرورة تطوير الدراسات التي من شأنها أن تساعد الدول على وضع خطط استجابة أفضل.

35- ناقشت العروض التوسع المدني، لا سيما أن المنطقة العربية تشهد أسرع نسبة تحضر في العالم، ما يهدد الاستدامة البيئية في المدن وينتج تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية، ما لم تضع الدول خططاً وبرامج مبتكرة تعتمد على التكنولوجيات الحديثة للحدّ من الآثار السلبية للتحضر، كالازدحام والتلوث وإجهاد القدرة على توفير الخدمات، ومن العوامل التي تساهم في تغيُّر المناخ.

36- برزت الحاجة إلى تطوير سياسات مرنة تستجيب للتغيُّرات السريعة، والمفاجئة أحياناً، التي تخبرها الدول وإلى ضرورة تفعيل التعاون ين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال لرفع سوية الوعي وتنفيذ البرامج الملائمة.

8- الجلسة التاسعة: المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة

37- بحثت الجلسة وسائل التنفيذ والتسريع والمتابعة والاستعراض لدعم قدرات الحكومات العربية لكي تفي بالتزاماتها في بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة. وشددت النقاشات على ضرورة قيام شراكات فعلية بين الهيئات الحكومية المختلفة والبرلمان والمجتمع المدني وتمكين أصحاب المصلحة جميعاً من المشاركة الحقيقية في عملية صنع القرار لتحقيق هذه الأهداف، كما ركزت على ضرورة تحقيق السلم لتوفير البيئة المواتية والداعمة لعملية التنمية.

38- ناقش المشاركون دور الجهات المعنية المختلفة، من حكومات وبرلمانات ومنظمات مجتمع مدني، في حشد المعارف والقدرات والموارد لدعم التنفيذ وتعزيز المساءلة والرصد. وتناول النقاش أيضاً عمليات وآليات

المتابعة الإقليمية والعالمية، من مثل المنتدى العربي للتنمية المستدامة ولجنة السكان والتنمية والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.

39- شدد المشاركون على أهمية المراجعات الدورية على الصعيدين الإقليمي والوطني للسياسات ذات الصلة بالسكان، ومنها السياسات السكانية والسياسات المتعلقة بالمرأة والشباب وكبار السن وذوي الإعاقة والهجرة والبيئة، وذلك لضمان تسريع وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية.

40- ركز المشاركون على أهمية بناء المعرفة وتوفير البيانات والمعلومات الموثوقة والمحدثة وإتاحة الوصول إليها لتطوير السياسات المبنية على الأدلة، بالإضافة إلى الحاجة إلى تطوير المؤشرات الملائمة لمتابعة التنفيذ وقياس التقدم المحرز وتبيان الثغرات.

9- الجلسة العاشرة: عرض النتائج الرئيسية

41- خُصصت الجلسة لاستعراض الرسائل الرئيسية التي خلُص إليها المجتمعون على مدى الأيام الثلاثة للمؤتمر والتي يمكن الاطلاع عليها في الجزء الأول من هذا التقرير. وجرى تبويب هذه الرسائل الرئيسية حسب تسلسل المواضيع والقضايا التي طُرحت خلال الجلسات.

42- أكد المنظمون أنه سيتم رفع هذه الرسائل الرئيسية ضمن التقرير الصادر عن المؤتمر إلى الدورة الثانية والخمسين للجنة السكان والتنمية كوثيقة تحمل الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنطقة العربية. كما سيُرفع التقرير والرسائل إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019 الذي يُعقد تحت عنوان "تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة".

دال- الجلسة الختامية

43- اختُتم المؤتمر العربي الإقليمي للسكان والتنمية: خمس سنوات بعد إعلان القاهرة لعام 2013 بكلمات لممثلين عن جامعة الدول العربية وصندوق الأمم المتحدة للسكان والإسكوا، شكروا فيها الحاضرين على مشاركتهم في المؤتمر وأكدوا التزامهم بالوقوف إلى جانب الدول العربية وحرصهم على نقل إنجازات وتحديات المنطقة وبلدانها إلى المنتديات والحوارات العالمية. كما أكدوا على الاستمرار في دعم الدول العربية لاتخاذ الخطوات اللازمة لدعم المسار الوطني والإقليمي نحو بلوغ أهداف إعلان القاهرة لعام 2013 وخطة عام 2030 وتحقيق التنمية الشاملة والعادلة في المنطقة العربية.

44- هنأ ممثل المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، السيد لؤي شبانة، الجميع على نجاح المؤتمر، مؤكداً محورية إعلان القاهرة وهذه المراجعة كأدوات مهمة لمراجعة ومتابعة وتنفيذ خطة عام 2030. كما لفت إلى أن المراجعة الخامسة والعشرين لمؤتمر القاهرة 1994 تصادف الذكرى الخمسين لتأسيس صندوق الأمم المتحدة للسكان. وبهذه المناسبة، سيشهد العام المقبل سلسلة من الاجتماعات والاحتفالات احتفاءً بالإنجازات التي تحقّقت ووقوفاً عند المعطيات المتوفرة لكل دولة وللعمل على تفعيل وتنفيذ نتائج مراجعات القاهرة، لجعل التنمية مرتكزة على الإنسان، وهو أهم ما نملك في منطقتنا.

45- شكرت ممثلة جامعة الدول العربية، السيدة هيفاء أبو غزالة، الإسكوا على احتضانها المؤتمر وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الشراكة الدائمة مع الإسكوا. كما أكّدت على ضرورة تضمين المواضيع المطروحة

جميعها في المحور الاجتماعي في القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي ستُعقد في بيروت في كانون الثاني/يناير 2019، وعلى ضرورة التركيز على الإنسان محوراً للتنمية وعلى أن يكون للقطاع الاقتصادي دور في الاستثمار في البشر وليس في المشاريع الاقتصادية البحتة فحسب. وشكرت الأردن مجدداً على مبادرة مجلس السكان العربي.

46- اختتم ممثل الإسكوا، السيد منير تابت، أعمال المؤتمر، شاكراً مشاركة الحضور في النقاش الكثيف الذي دار على مدى ثلاثة أيام والذي أكد على أن التنمية العادلة والشاملة والمستدامة حق للجميع وينبغي أن تكون في متناول الجميع، وشدّد على أهمية إرساء السلم والأمن وترسيخ العدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية في البلدان العربية كشرط لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية الشاملة والمستدامة. واعتبر السيد تابت أن النقاش والتوصيات التي صدرت عن الجلسات تشكل خارطة طريق للنهوض بقضايا السكان وتمكين الفئات الأضعف وتفعيل مشاركتها في رسم مستقبل أفضل للمنطقة العربية.

ثالثاً- المشاركون

47- حضر المؤتمر حوالي 200 مشارك من 21 دولة عربية، من بينهم ممثلون رفيعو المستوى عن الحكومات العربية وبرلمانيون وممثلون عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية وكيانات منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص وأكاديميون وخبراء إقليميون ودوليون وإعلاميون.

رابعاً- الوثائق

48- يمكن الاطلاع على كافة وثائق المؤتمر، بما في ذلك جدول الأعمال النهائي والعروض التي قدمت، وتحميلها من الموقع الإلكتروني للإسكوا عبر هذا الرابط.

المرفق

جدول أعمال المؤتمر

اليوم الأول: الثلاثاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018	
9:00-8:30	**تسجيل الوفود**
9:45-9:00	**الجلسة الافتتاحية** **كلمات الترحيب** - السيدة نتاليا كانم، المدير التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان - السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية - السيد منير تابت، نائب الأمين التنفيذي للبرامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
10:45-9:45	**إطلاق تقرير الأمم المتحدة لحالة سكان العالم 2018 وجلسة تمهيدية** الاتجاهات السكانية العالمية: إطلاق تقرير الأمم المتحدة لحالة سكان العالم 2018 - السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة الملامح الديمغرافية للمنطقة العربية: الاتجاهات والتوقعات - السيد عبد اللطيف الفراخ، خبير ديمغرافي، المغرب تقرير الاستعراض الإقليمي للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان القاهرة لعام 2013: التحديات الإنمائية والديناميات السكانية في عالم عربي متغيّر - السيدة هدى رشاد، مدير مركز الدراسات الاجتماعية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
11:15-10:45	استراحة
13:00-11:15	**الجلسة العامة الأولى** **خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء (ألف)** تتيح هذه الجلسة العامة فرصة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان القاهرة 2013. والدول الأعضاء مدعوّة إلى استعراض خبراتها الوطنية، مع التركيز على التحديات، والتجارب الناجحة، والأولويات القائمة والناشئة، والدروس المستفادة. كما ستقدم الدول الأعضاء التي اختارت إعداد تقرير وطني طوعي حول استعراض إعلان القاهرة 2013 الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي خلصت إليها.
	إدارة الجلسة: السيدة لمياء عبد الغفار خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان، السودان
	المتحدثون: - معالي الوزيرة هاله حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مصر - السيد محمد أكرم القش، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية - عطوفة السيدة عبلة عماوي، أمين عام المجلس الأعلى للسكان، الأردن - السيدة رافلة تاج، المدير العام، الديوان الوطني للأسرة والعمران البشري، وزارة الصحة، تونس - السيد محمود عطايا، المدير العام، وحدة الأولويات والسياسات والإصلاح، مكتب رئيس الوزراء، فلسطين - السيدة عقود حسين سلمان، المدير العام، الإدارة التنفيذية للسياسات السكانية، العراق
	نقاش عام
14:30-13:00	غداء

اليوم الأول: الثلاثاء، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)

16:00-14:30	**الجلسة العامة الثانية** **خمس سنوات على إعلان القاهرة 2013: التقارير الطوعية للبلدان الأعضاء (باء)** تتيح هذه الجلسة العامة فرصة للتفكير في التقدم المحرز منذ اعتماد إعلان القاهرة 2013. والدول الأعضاء مدعوّة إلى استعراض خبراتها الوطنية، مع التركيز على التحديات، والتجارب الناجحة، والأولويات القائمة والناشئة، والدروس المستفادة. كما ستقدم الدول الأعضاء التي اختارت إعداد تقرير وطني طوعي حول استعراض إعلان القاهرة 2013 الاستنتاجات والرسائل الرئيسية التي خلصت إليها.
	إدارة الجلسة: السيد محمد أكرم القش، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية
	المتحدثون: - السيد طلال بن سليمان الرحبي، نائب الأمين العام، المجلس الأعلى للتخطيط، عُمان - السيدة سمية مبروك، المدير العام، المجلس الأعلى للسكان، اليمن - السيد جمال آيت موحا، رئيس شعبة الحركية المجالية للسكان، مركز الدراسات والأبحاث الديمغرافية، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب - السيدة إلهام عبد الله محمد، المجلس القومي للسكان، السودان - السيد محمد تقرة، مدير الاستراتيجيات والسياسات، وزارة الاقتصاد والمالية، موريتانيا - السيد إدريس علي سلطان، المدير، مديرية الإحصاء والدراسات الديمغرافية، جيبوتي - السيد عبد السلام محمد جامع، كبير المستشارين في شؤون الاستثمار والتنمية الاقتصادية، وزارة التخطيط والاستثمار والتنمية الاقتصادية، الصومال - السيد علي كرير، سكرتير أول، البعثة الليبية في نيويورك، ليبيا
	نقاش عام
16:30-16:00	استراحة
17:30-16:30	**الجلسة العامة الثالثة** **تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تنفيذ إعلان القاهرة 2013** سيستفيد المشاركون من العروض التي تقدمها الإسكوا، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجامعة الدول العربية عن الأنشطة التي تضطلع بها على الصعيدين الوطني والإقليمي لدعم الدول الأعضاء في مجال السكان والتنمية، وذلك من خلال بناء المعرفة، وتعزيز القدرات، ووضع برامج للتبادل والتعلم.
	إدارة الجلسة: السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية
	المتحدثون: - السيدة دينا دواي، مديرة إدارة الدراسات السكانية والأبحاث، جامعة الدول العربية - السيدة هالة يوسف، مستشار السياسات والمعلومات، المكتب الإقليمي للدول العربية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة - السيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية والمسؤولة عن الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا
	نقاش عام

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018	
10:30-9:00	**الجلسة العامة الرابعة** **جلسة رفيعة المستوى حول السياسات السكانية والتخطيط الإنمائي في المنطقة العربية: الاتجاهات والاستجابات الوطنية** أدركت البلدان الصلة بين السكان والتنمية، وعلاقة الترابط والتأثير المتبادل بين الأنماط والاتجاهات السكانية ومستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، اعتمدت العديد من بلدان المنطقة سياسات سكانية، ودمجت الوقائع والأولويات السكانية في التخطيط الإنمائي. وتتناول جلسة النقاش الرفيعة المستوى بعض تجارب المنطقة في وضع سياسات سكانية، والتحديات التي تواجهها في تحقيق الاتساق والتكامل بين السياسات، والعوامل التي تؤدي إلى النجاح في إدماج القضايا السكانية بشكل كامل في التخطيط الإنمائي.
	إدارة الجلسة: السيد بسام أبو زيد، رئيس نادي الصحافة، لبنان
	المتحدثون: خلاصات التقرير حول السياسات السكانية في العالم العربي - السيدة مها الربّاط، أستاذ الصحة العامة في كلية الطب بجامعة القاهرة والمدير التنفيذي لمنتدى السياسة الصحية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مصر
	المتدخلون: - معالي الوزيرة هاله حلمي السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، مصر - السيد زياد عبيدات، الأمين العام لوزارة التخطيط والتعاون الدولي، الأردن - السيد محمد أكرم القش، رئيس الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، الجمهورية العربية السورية
	نقاش عام
11:00-10:30	استراحة
12:30-11:00	**الجلسة العامة الخامسة** **علاقة الترابط بين إعلان القاهرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030** أحدث المؤتمر الدولي للسكان والتنمية تحولاً نمطياً جعل الإنسان في قلب العملية الإنمائية، ونتج عنه التزام عالمي بصون كرامة الإنسان وحماية حقوقه كأساس لضمان مستقبل منيع ومستدام. وقد أدى اعتماد خطة عام 2030 إلى تعزيز هذا التحول. وستركز هذه الجلسة العامة على تعزيز فهم المشاركين للعلاقة بين السكان والتنمية المستدامة من خلال تقديم أدلة على الصلات الوثيقة القائمة بين الإطار الإقليمي العربي المعني بالسكان والتنمية على النحو المنصوص عليه في إعلان القاهرة 2013، وخطة عام 2030 بوصفها الإطار العالمي للتنمية المستدامة. وسيركز النقاش على أهداف في الإطارين ترمي إلى ضمان التنمية المستدامة لجميع الناس وتمتعهم بحقوق الإنسان؛ وعلى الأولويات المشتركة بين الإطارين؛ وعلى الآثار المترتبة على التنفيذ والمتابعة والاستعراض.
	إدارة الجلسة: السيدة أمال المناعي، المدير التنفيذي، المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي، قطر
	المتحدث: السيد فرانسوا فرح، خبير في شؤون السكان والتنمية، لبنان

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)	
	المتدخلون: - السيدة لمياء عبد الغفار خلف الله، الأمين العام للمجلس القومي للسكان، السودان - السيدة فاطمة بو حامد، مديرة مكلفة بمتابعة ملف السكان والتنمية في الهيئة العامة للتنمية القطاعية والجهوية، وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، تونس
	نقاش عام
14:00-12:30	غداء
15:30-14:00	**الجلسة العامة السادسة** **ضمان حياة كريمة للجميع: تمكين الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية** يلتقي المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع خطة عام 2030 عند مبدأ أساسي: حياة كريمة للجميع. ويؤدي اعتماد نَهجٍ شامل للحوكمة يدعم الاستقلال الذاتي للفئات السكانية المختلفة بما في ذلك الفئات الأكثر عرضة للمخاطر، إلى تعزيز مشاركتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، واحترام حقوقها، وضمان حصولها على الخدمات الأساسية. وهو أيضاً شرط مسبق لضمان "عدم تخلف أحد عن الركب"، وتحقيق التنمية المستدامة. وحدد إعلان القاهرة عدداً من الفئات الاجتماعية والديمغرافية ذات الأولوية، بما في ذلك النساء والشباب وكبار السن وذوو الإعاقة. وستتوقف الجلسة عند التغييرات التي ينبغي أن تحدث حتى تتمكن المنطقة من الاستفادة من أهم مواردها الإنمائية: رأس المال البشري. وتركز الجلسة على غرار خطة عام 2030 والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الترابط بين مختلف الفئات السكانية وقضايا التنمية المستدامة. وسيلفت المشاركون الانتباه إلى واقع الفئات السكانية ذات الأولوية، ويسلطون الضوء على مجموعة مختارة من التدخلات في مجال السياسة العامة، ويناقشون التحديات والفرص الناشئة ذات الصلة بتوفير بيئة مواتية وتمكينية للجميع.
	إدارة الجلسة: السيد مصطفى برغوتي، رئيس، جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، فلسطين
	المتدخلون: - السيد خالد الوحيشي، خبير السكان والتنمية، تونس - السيد محمود النابلسي، مدير فريق المجتمع المدني، معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا، الأردن - السيد محمد لطفي، المدير التنفيذي، المنظمة الدولية للأشخاص المعوقين (DPI) – المنطقة العربية، بيروت - السيدة سحر القواسمي، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، فلسطين - السيد حافظ شقير، خبير في السكان والتنمية، تونس
	نقاش عام
16:00-15:30	استراحة

اليوم الثاني: الأربعاء، 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018 (تابع)

17:30-16:00	**الجلسة العامة السابعة** **ضمان حياة صحية للجميع: تحقيق نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف التنمية المستدامة** بالرغم من التقدم الكبير المحرز منذ اعتماد نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية منذ 25 عاماً، لا تزال الطريق طويلة في المنطقة العربية لتأمين استفادة الجميع من الخدمات الصحية. وقد اعترفت الحكومات العربية بهذا العجز في إعلان القاهرة 2013، الذي اعتبر أن تعزيز وصول النساء والشباب إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية هو من الأولويات التي ينبغي معالجتها لضمان العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة للجميع. ولتحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: "ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار"، على الحكومات وضع نُظُم رعاية صحية شاملة وتوفير التغطية الشاملة والميسورة التكلفة لجميع الناس بصرف النظر عن نوع الجنس، والسن، والأصل القومي. وهذا يتطلب من الحكومات أن تبحث في الاتجاهات السكانية المتغيّرة، بما في ذلك شيخوخة السكان التي بدأت في عدد من البلدان العربية، وأن تكثّف الجهود للتركيز على احتياجات ذوي الإعاقة وعلى رعاية المسنين. وستلفت الجلسة انتباه المشاركين إلى الآثار الإيجابية لاعتماد نَهج دورة الحياة وإلى القضايا ذات الصلة بتأمين حصول الجميع على الرعاية الصحية الجيدة. وستسعى إلى تقييم التقدم المحرز، وإلى إشراك المشاركين في عملية تفكير جماعي للتوصل إلى أفضل سُبل للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة العربية.
	إدارة الجلسة: السيد جمال أبو السرور، مدير المركز الدولي الإسلامي للدراسات والبحوث السكانية، جامعة الأزهر، مصر
	المتدخلون: - السيد فيصل القاق، نائب رئيس الاتحاد الدولي لأمراض النساء والتوليد، محاضر في قسم طب التوليد والنسائيات، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان - السيدة هدى زريق، أستاذة، كلية العلوم الصحية، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان - السيدة جوسلين ديونغ، منسقة مجموعة العمل الإقليمية حول الصحة الإنجابية، الجامعة الأمريكية في بيروت، لبنان - السيد إبراهيم عقل، المدير العام، معهد العناية بصحة الأسرة، مؤسسة الملك حسين، الأردن - السيد رضوان بلوالي، مدير وأستاذ باحث في المدرسة الدولية للصحة العامة، جامعة محمد السادس لعلوم الصحة، المغرب
	نقاش عام

اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018

10:30-9:00	**الجلسة العامة الثامنة** **الهجرة والاستدامة البيئية** من ركائز التنمية المستدامة المساواة في الحصول على الموارد وتوزيعها بين الأجيال الحاضرة والمقبلة. والتنمية في المنطقة العربية معرّضة للخطر في ظل ازدياد ظاهرتي تمركز الثروات في أيدي قلة من الناس وانتشار الفقر في أماكن معيّنة، والأخطار التي تهدد سلامة البيئة واستدامتها، والاتجاهات المختلفة في حركة تنقل السكان. والمتحدثون في هذه الجلسة سيضعون قضية الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية ضمن إطار التنمية الشاملة. وستركز النقاشات على المسائل الناشئة المتعلقة بالأنماط والاتجاهات في هجرة السكان، وعلى دوافع الهجرة، بما فيها الأزمات الإنسانية، وتغيُّر المناخ، وعلى تأثير الهجرة على الاستدامة الحضرية. وسيبحث المتحدثون أيضا في الخيارات التي يمكن أن يعتمدها صانعو السياسات لمعالجة تلك القضايا وتحقيق الأهداف الأولية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (تابع)

	إدارة الجلسة: السيد عمر عبد العزيز الحلاج، المنسق الرئيسي، مبادرة المساحة المشتركة
	المتدخلون: - السيد فيليب فارك، المدير المؤسس لمركز سياسات الهجرة، إيطاليا - السيد أيمن الزهري، رئيس الجمعية المصرية لدراسات الهجرة، وأستاذ في الجامعة الأمريكية في القاهرة، مصر - السيد أحمد الخولي، أستاذ التخطيط العمراني، قسم الموارد الطبيعية والبيئة، جامعة الخليج العربي، البحرين - السيدة سارة البطوطى، كبير مستشاري الرئاسة المصرية حول السياسات الإنمائية، رئيس شركة ECOnsult للخدمات البيئية، مصر
	نقاش عام
11:00-10:30	استراحة
12:30-11:00	**الجلسة العامة التاسعة** **المضي قدماً: تعبئة وسائل التنفيذ وآليات المتابعة** يشكل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وخطة عام 2030 إطارين تاريخيين جددت الدول الأعضاء التزامها بهما في مناسبات عديدة. وإذ تواصل الحكومات سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بالتزاماتها بمبادئ اشراك جميع الناس والشراكة والاستدامة، كيف السبيل إلى ضمان أن الاستعراض القادم للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد أربع سنوات سينطوي على تقدم ملموس؟ وتبحث هذه الجلسة العامة في وسائل التنفيذ والتسريع والمتابعة والاستعراض. وسيناقش المشاركون دور مختلف الجهات المعنية، من حكومات وبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني، في حشد المعارف والقدرات والموارد لدعم التنفيذ، وتعزيز المساءلة والرصد. وسيتناول النقاش أيضاً عمليات وآليات المتابعة الإقليمية والعالمية، من قبيل المنتدى العربي للتنمية المستدامة، ولجنة السكان والتنمية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى.
	إدارة الجلسة: السيد فرانسوا فرح، خبير في شؤون السكان والتنمية، لبنان
	المتدخلون: - السيد أحمد عبد الناضر، خبير السكان والتنمية، تونس - السيدة هالة أبو علي، نائب في مجلس النواب، مصر - السيد ماجد عثمان، المدير التنفيذي، المركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة"، مصر - السيد مصطفى برغوتي، رئيس، جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، فلسطين
	نقاش عام
14:00-12:30	غداء
15:00-14:00	**الجلسة العامة العاشرة** **عرض النتائج الرئيسية للمؤتمر** تعرض هذه الجلسة على المشاركين الرسائل الرئيسية والتوصيات التي انبثقت عن النقاشات التي امتدت على ثلاثة أيام. وستسترشد بهذه الرسائل والتوصيات الدورة 52 للجنة السكان والتنمية التي سترفع نتائجها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019.

اليوم الثالث: الخميس، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (تابع)

	إدارة الجلسة: عطوفة السيدة عبلة عماوي، أمين عام المجلس الأعلى للسكان، الأردن
	المتحدثة: السيدة كريمة القري، رئيسة قسم السكان والتنمية الاجتماعية والمسؤولة عن الوحدة المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الإسكوا
	نقاش عام
15:30-15:00	**الجلسة الختامية** **المتحدثون:** - السيدة هيفاء أبو غزالة، أمين عام مساعد، جامعة الدول العربية - السيد لؤي شبانة، المدير الإقليمي، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، القاهرة - السيد منير تابت، نائب الأمين التنفيذي للبرامج، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)